

Distr.: General
16 December 2016
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة الثامنة والأربعون

٧-١٠ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: تطوير الإحصاءات الإقليمية

تقرير اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن تطوير الإحصاءات الإقليمية

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٦/٢٢٠ والممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يجيل تقرير اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن تطوير الإحصاءات الإقليمية. وتحدد اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تقريرها الأنشطة الإحصائية الرئيسية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي قد تهم الدوائر الإحصائية العالمية، وتقدم لمحة عامة عن العمل الذي اضطلع به مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين بشأن المواضيع الناشئة في مجال الإحصاءات، وتبين التقدم المحرز في العمل الإحصائي الإقليمي تحقيقاً للأهداف الإنمائية والأطر السياساتية المتفق عليها دولياً، من قبيل أهداف التنمية المستدامة. واللجنة الإحصائية مدعوة إلى التعليق على العمل المضطلع به في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وتحديد أوجه التآزر والفرص المتاحة المتعلقة بتبادل الخبرات فيما بين المناطق.

* E/CN.3/2017/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

110117 221216 16-22256 (A)



تقرير اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن تطوير الإحصاءات الإقليمية

أولاً - مقدمة

١ - طلبت اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين، المعقودة من ٨ إلى ١١ آذار/مارس ٢٠١٦، من اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تقدم لها، في دورتها الدورة الثامنة والأربعين، المقرر عقدها من ٧ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧، تقريراً عن تطوير الإحصاءات في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا^(١).

٢ - وتحدد اللجنة الاقتصادية لأوروبا في هذا التقرير الأنشطة الإحصائية الرئيسية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي قد تم الدوائر الإحصائية العملية. وتقدم اللجنة الاقتصادية لأوروبا في التقرير لمحة عامة عن العمل الذي اضطلع به مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين بشأن المواضيع الناشئة في مجال الإحصاءات، بما في ذلك قياس قيمة الإحصاءات الرسمية، ووضع توجيهات بشأن العناصر المشتركة بين التشريعات الإحصائية ترمي إلى تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية للإحصاءات الرسمية، وقياس رأس المال البشري، والفقر ومباشرة الأعمال الحرة، وتبادل البيانات الاقتصادية.

٣ - ويرد في التقرير بيان للإنجازات الرئيسية التي حققها الفريق الرفيع المستوى المنبثق عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا المعني بتحديث الإحصاءات الرسمية. وتبين اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضاً التقدم المحرز في العمل الإحصائي الإقليمي تحقيقاً للأهداف الإنمائية والأطر السياساتية المتفق عليها دولياً، من قبيل أهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠.

٤ - ويتمثل الهدف من برنامج العمل الإحصائي الذي وضعته اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تحسين نوعية الإحصاءات الرسمية على الصعيدين الوطني والدولي دعماً لوضع سياسات تستند إلى الأدلة وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ويقوم مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين ومكتبه بتوفير التوجيه في تنسيق الأنشطة الإحصائية الدولية

(١) تضم منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ٥٦ بلداً من أوروبا وأمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة الأمريكية)، وآسيا الوسطى (أوزبكستان، وتركمانستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان) وإسرائيل.

المضطلع بها في المنطقة^(٢). ويضرب تنسيق الأعمال الإحصائية في أوروبا بجذوره في عصبية الأمم؛ فقد عقد المؤتمر الأول المعني بالإحصاءات في جنيف في عام ١٩٢٨ وأفضى إلى عقد سلسلة من الاجتماعات بين خبراء الإحصاء.

٥ - وتضم منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بلدانا تتفاوت فيها مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والإحصائي. وهناك ثمانية وعشرون من الدول الأعضاء في اللجنة أعضاء في الاتحاد الأوروبي. كما ينتمي العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي إلى منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وتشارك جميع البلدان الأعضاء في هذه المنظمة، منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، في أعمال مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين. وتغطي بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى بدعم اللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة.

٦ - وبالنظر إلى المشهد المؤسسي في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، فمن الأهمية بمكان توخي الفعالية في التنسيق والتعاون على الصعيد الدولي. وتشارك اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تنفيذ أنشطتها الرئيسية مع شريكها الرئيسيين وهما المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتنسق اللجنة الإحصائية المشتركة أيضا عملها مع اللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتعاونت بشكل جيد مع شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ومع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، من قبيل صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وإجمالاً، تعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالتعاون مع نحو ٢٥ شريكا دوليا في مختلف المجالات الإحصائية.

٧ - وتركز اللجنة الاقتصادية لأوروبا أنشطتها في مجال بناء القدرات الإحصائية على بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى بالتعاون الوثيق مع الشركاء. وتشمل جهود بناء القدرات التقييمات العالمية لنظم الإحصاء الوطنية، التي تجرى بالاشتراك مع المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، وحلقات العمل التدريبية والخدمات الاستشارية في مجموعة واسعة من المجالات الإحصائية ذات الصلة بالأعمال الإحصائية الجارية

(٢) يضم مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين ٥٦ دولة عضوا في اللجنة الاقتصادية لأوروبا وجميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتشارك أيضا البرازيل، وجنوب أفريقيا، وكولومبيا، ومنغوليا وبعض البلدان الأخرى في أعمال المؤتمر.

التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمجالات التي لدى اللجنة الاقتصادية لأوروبا خبرة فيها. وسوف يساعد مشروع حساب الأمم المتحدة الإنمائي بشأن البيانات والإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة على النهوض بعمل مكاتب الإحصاء الوطنية دعماً لرصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٨ - ويستفيد مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في أداء عمله من المشاركة النشطة للخبراء من الدول الأعضاء والشركاء الدوليين في وضع توجيهات بشأن المسائل الإحصائية الناشئة التي يمكن تطبيقها في البلدان التي تتفاوت فيها مستويات القدرات الإحصائية. ويرد في الفروع التالية بيان بآخر النتائج التي أسفر عنها عمل المؤتمر.

ثانياً - المبادئ التوجيهية والتوصيات الإحصائية

٩ - تعد جميع المبادئ التوجيهية والتوصيات الإحصائية للجنة الاقتصادية لأوروبا بالاشتراك مع شركائها الرئيسيين، وهي متاحة على الموقع الشبكي للجنة الاقتصادية لأوروبا^(٣)، التي تحتوي أيضاً على مكتبة إلكترونية من مواد التدريب^(٤). وفيما يلي بعض الأمثلة على أحدث المبادئ التوجيهية الصادرة والتي قد تهم الدوائر الإحصائية العالمية:

(أ) يتضمن دليل قياس الإنتاج العالمي توجيهات شاملة لمجمعي الحسابات القومية وميزان المدفوعات والإحصاءات الاقتصادية ذات الصلة، فضلاً عن مستخدمي البيانات، بشأن التحديات الماثلة في جمع البيانات المتصلة بترتيبات الإنتاج العالمي وإنتاجها وتحليلها؛

(ب) تتضمن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسجلات الإحصائية للأعمال التجارية توصيات من أجل وضع وتعهد سجلات إحصائية للأعمال التجارية، وزيادة كفاءة عمليات إنتاج الإحصاءات، وتحسين إمكانية المقارنة بين إحصاءات الأعمال التجارية وسجلات الأعمال التجارية. وقدم فريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية اقتراحاً لوضع تلك المبادئ التوجيهية في شكل مبادئ توجيهية عالمية لكي تنظر فيها اللجنة الإحصائية في عام ٢٠١٩ (انظر E/CN.3/2017/16)؛

(ج) يتضمن دليل قياس نوعية العمالة توصيات عملية لقياس نوعية العمالة التي تكمن في صميم حياة الناس ورفاههم وأسواق العمل المتغيرة باستمرار؛

(٣) www.unece.org/statistics/publications.html

(٤) www1.unece.org/stat/platform/display/train

- (د) تتضمن مطبوعة تحديد وقياس الهجرة الدائرية اقتراحا بوضع تعريف دولي مشترك للهجرة الدائرية وتحليلا للتحديات القائمة في قياس الظاهرة وتطبيقات عملية للتعريف القائمة المقترحة؛
- (هـ) تتضمن المبادئ التوجيهية المتعلقة بقياس التغيير في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين مؤشرات موصى بها لقياس خصائص المشاركة الديمغرافية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية للمهاجرين؛
- (و) تهدف التوصيات الخاصة بالإحصاءات المتعلقة بالشيخوخة إلى دعم البلدان في تحسين توافر البيانات الإحصائية وإمكانية المقارنة فيما بينها في دعم وضع السياسات المتعلقة بالشيخوخة؛
- (ز) وضعت مؤشرات للمساواة بين الجنسين لتحديد على نحو أفضل أوضاع النساء والرجال وأدوارهم في المجتمع والاقتصاد والأسرة، من أجل صياغة ورصد السياسات والتغييرات، وإحاطة الجمهور علما بذلك.

ثالثا - الأعمال المنهجية الحالية بشأن المسائل المستجدة

ألف - قيمة الإحصاءات الرسمية

- ١٠ - اضطلعت الإحصاءات الرسمية بدور رائد في صنع السياسات العامة والمستندة إلى الأدلة على مدى عقود، ولكن التحديات الحالية التي يواجهها خبراء الإحصاء ربما تكون أكبر من أي وقت مضى، بما في ذلك:
- (أ) المنافسة الشديدة القائمة بين المكاتب الإحصائية وقطاع المعلومات، وهذا ما يوفر حولا سريعة وسهلة لاستخدام البيانات بطرق جديدة وبديهيّة؛
- (ب) يؤدي التقشف في الميزانيات إلى زيادة الضغوط على الإحصائيين لبيّنوا مدى الكفاءة التي يستخدمون بها الأموال العامة لتلبية احتياجات المستخدمين؛
- (ج) تثير أوجه التقدم التكنولوجي تساؤلات عن مدى فعالية الإحصائيين في استخدام الإمكانيات الجديدة؛
- (د) تشكل مصادر البيانات الجديدة وعدم التأكد منها، وتعقدها، وسرعتها، وحجمها، تحديا لخبرة المكاتب الإحصائية كما أنها تعمل على تغيير عملية إنتاج الإحصاءات؛

(هـ) تزايد الطلب بسرعة على الإحصاءات - إن مجرد رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يتطلب وضع مئات المؤشرات ودعوات إلى إنشاء كثير من الشراكات الجديدة؛

(و) أصبحت احتياجات المستخدمين أكثر تعقيدا وفردية - ويطلب الجمهور بأجوبة سريعة من خلال المنتجات التي أصبحت جزءا من حياتهم وتكيفت لتلائم أسلوب معيشتهم.

١١ - وفي ضوء هذه التطورات، شرع مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في مهمة عسيرة تهدف إلى تحديد قيمة الإحصاءات الرسمية ووضع طرائق لقياسها تتيح له فهما أفضل بهذه القيمة وإحاطة المجتمع علما بها.

١٢ - وقام فريق خبراء مخصص، برئاسة المملكة المتحدة لأيرلندا الشمالية وبريطانيا العظمى، باستعراض أفضل الممارسات التي تتبعها المكاتب الإحصائية وغيرها من القطاعات في توليد القيمة لصالح المستخدمين. وقد كشفت عملية تحديد النقاط المرجعية المشتركة بين القطاعات عن الأفكار والممارسات المبتكرة التي يمكن تكيفها مع العمل الإحصائي. وقد أتاح هذا التحليل لفريق الخبراء تحديد أبعاد قيمة الإحصاءات (انظر الشكل أدناه)، وشكّل أساس توصياتهم بشأن كيفية زيادة قيمة الإحصاءات الرسمية وتعزيزها وقياسها.

الشكل الأول



المصدر : www1.unece.org/stat/platform/x/FQRXBw.

١٣ - وسوف تنشر التوصيات بشأن قيمة الإحصاءات الرسمية في الربع الثاني من عام ٢٠١٧ وسوف تتضمن ما يلي:

- (أ) توصيات للمكاتب الإحصائية بشأن كيفية توليد القيمة؛
- (ب) إطار ومؤشرات لقياس قيمة الإحصاءات الرسمية؛
- (ج) نقاط حوار مقنعة بشأن قيمة الإحصاءات الرسمية لاستخدامها في المناقشات مع أصحاب المصلحة؛
- (د) نموذج دراسة استقصائية للمستخدمين لقياس آرائهم في قيمة الإحصاءات الرسمية؛
- (هـ) موقع ويكي مرافق يتضمن أفضل الممارسات يحتوي على أكثر من ٢٠٠ حالة ترتبط بالإجراءات الموصى بها: (www1.unece.org/stat/platform/x/FQRXBw).

باء - تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية للإحصاءات الرسمية

١٤ - بالنظر إلى أهمية الأطر القانونية المتعلقة بإنتاج الإحصاءات الرسمية المحايدة والعالمة والجودة، باشر مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين العمل في الربع الثاني من عام ٢٠١٦ على تحديد عناصر التشريعات الإحصائية المشتركة بين مختلف البلدان.

١٥ - وفي جعبة اللجنة الاقتصادية لأوروبا تاريخ طويل وتتمتع بخبرة طويلة في تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية للإحصاءات الرسمية، بدأ في عام ١٩٩١، عندما وُضعت المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية لأول مرة. وفي وقت لاحق، اعتمد مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين هذه المبادئ في دورته الأربعين. واعتمدت اللجنة الإحصائية المبادئ في دورته الخاصة المعقودة عام ١٩٩٤. واعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٦١/٦٨ المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ تلك المبادئ على أعلى المستويات السياسية.

١٦ - وعلى مر السنين، عملت اللجنة الاقتصادية لأوروبا مع المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة على تعزيز الأطر المؤسسية للإحصاءات الرسمية، ولا سيما في بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى استناداً إلى التقييمات العالمية لنظم الإحصاء الوطنية. وتتمثل أحدث النتائج التي أسفرت عنها تلك الجهود في القانون العام للإحصاءات الرسمية^(٥)، الذي سُنَّ في إطار مشروع حساب الأمم المتحدة الإنمائي بدعم من

(٥) متاح من الرابط التالي: www.unece.org/statistics/publications.html.

شعبة الإحصاءات الذي أتى في شكل توجيهات يمكن أن تكون ذات قيمة لجميع البلدان النامية باعتبارها مرجعا لوضع التشريعات الإحصائية.

١٧ - وبناء على تلك التجربة، تهدف المبادرة الجديدة التي بدأتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى تحديد العناصر المشتركة بين التشريعات الإحصائية ووضع توجيهات للممارسات الجيدة تتمشى مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، والمدونة الأوروبية للممارسات المتبعة في مجال الإحصاء، وتوصية مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الممارسات الإحصائية السليمة. ويشارك في رئاسة هذا العمل لاتفيا والمملكة المتحدة، وينفذ بدعم من المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي وشعبة الإحصاءات، وقد أثار الاهتمام واستدر المساهمات من خارج منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

١٨ - ويتناول العمل مسائل أساسية لإنتاج الإحصاءات من قبيل الاستقلال المهني، وتنسيق العمل الإحصائي، وحماية البيانات، والعلاقات مع الجهات المستجيبة، والوصول إلى مصادر البيانات الإدارية والخاصة، والتعاون مع الوكالات المعنية بالبيانات الجغرافية المكانية وغيرها من الوكالات، وتحقيق التوازن بين الخدمات الخاضعة للرسوم والبيانات المفتوحة، والتفاعل بين التشريعات الإحصائية وغيرها من التشريعات. ويتمثل الهدف من ذلك في وضع إرشادات عملية بحلول عام ٢٠١٨ يمكن أن تدعم الدوائر الإحصائية العالمية في تحديث نظم الإحصاء، وضمان استقلاليتها والمساءلة بشأنها، وكفالة جودة عالية للإحصاءات وأمن البيانات.

جيم - تحديث الإحصاءات الرسمية

١٩ - وافقت اللجنة الإحصائية، في دورتها السابعة والأربعين، على أن يتم الإبلاغ بانتظام بالتقدم الذي يحرزه الفريق الرفيع المستوى المعني بتحديث الإحصاءات الرسمية (انظر [E/2016/24-E/CN.3/2016/34](#)، الفصل الأول - الفرع باء، المقرر ٤٧/١٠٣). ونتيجة لذلك، قُدمت لمحة عامة عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا المتعلقة بتحديث الإحصاءات الرسمية في ورقة معلومات أساسية مستقلة إلى اللجنة في دورته الثامنة والأربعين.

٢٠ - ويشرف الفريق الرفيع المستوى على تطوير وتعهد المعايير والنماذج الرئيسية التي تدعم تحديث الإحصاءات، بما في ذلك النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية، والنموذج العام لأنشطة المنظمات الإحصائية، والنموذج العام للمعلومات الإحصائية، والهيكلي الموحد لإنتاج الإحصاءات. واضطلع الفريق بالمسؤولية عن أولى الأنشطة الدولية في مجال البيانات الضخمة داخل دوائر الإحصاءات الرسمية. ولكن إدراكا بعدم إمكانية إنتاج

سوى عدد قليل فقط من أنواع الإحصاءات الرسمية من البيانات الضخمة، فقد تحول التركيز الآن إلى دمج البيانات من مصادر متعددة بما في ذلك بيانات الدراسات الاستقصائية التقليدية؛ والبيانات الإدارية؛ والمعلومات الجغرافية المكانية؛ والبيانات الضخمة. ويرد مزيد من المعلومات وغيرها من النواتج والأنشطة على موقع ويكي الخاص بالفريق الرفيع المستوى (www1.unece.org/stat/platform/display/hlgbas).

٢١ - وشملت النواتج الرئيسية من عام ٢٠١٦ ما يلي:

(أ) نماذج لاستحقاق التحديث، بهدف مساعدة المنظمات الإحصائية على تقييم مستوى الاستحقاق في تحديث إنتاج الإحصاءات الرسمية، ووضع خارطة طريق لمساعدة البلدان على المضي قدما في هذا الصدد؛

(ب) ربط البيانات الوصفية المفتوحة، ووضع أساليب وأدوات لإتاحة البيانات الوصفية الإحصائية الرئيسية في شكل صيغ تلائم الحاسوب؛

(ج) وضع واختبار الأساليب والأدوات الكفيلة بدمج البيانات، التي تجمع بين بيانات الدراسات الاستقصائية التقليدية، والبيانات الإدارية، والمعلومات الجغرافية المكانية، والمصادر الجديدة من قبيل البيانات الضخمة؛

(د) المبادئ التوجيهية المتعلقة بإدارة المخاطر في المنظمات الإحصائية؛

(هـ) تقارير عن مجالات من قبيل التعلم الآلي، وإدارة البيانات من الجيل التالي وهيكل منهجيتها؛

(و) النموذج العام لأنشطة المنظمات الإحصائية الذي يبين ويحدد الأنشطة التي تجري في منظمة إحصائية تقليدية. ويوسع ويكمل النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية بإضافة الأنشطة اللازمة لدعم إنتاج الإحصاءات؛

(ز) إطار استراتيجي جديد يحدد المجالات ذات الأولوية للعمل في المستقبل، وينفذ هيكلًا إداريًا جديدًا لأنشطة التحديث التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٢٢ - وتتمثل أولويات عام ٢٠١٧ في مواصلة العمل على وضع مبادئ توجيهية بشأن دمج البيانات، ووضع هياكل موحدة للبيانات واختبارها، ومواصلة تنفيذ الهيكل الموحد لإنتاج الإحصاءات.

٢٣ - ونظرًا لزيادة الأثر العالمي لعمل الفريق الرفيع المستوى، يزداد الطلب على أنشطة بناء القدرات والتوعية المتصلة بتحديث الإحصائيات. ويركز الفريق الرفيع المستوى على أعمال

التحديث الأكثر تقدماً. والمشاركة في أنشطة الفريق مفتوحة لجميع المنظمات الإحصائية الراغبة في المساهمة والقادرة عليها، وتوضع النواتج على نطاق واسع في متناول الآخرين لاستخدامها. ويمكن تحقيق بناء القدرات المتصلة بتحديث الإحصائيات من خلال الشراكات الاستراتيجية مع سائر المنظمات والمبادرات العالمية والإقليمية، من قبيل خطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية.

دال - قياس رأس المال البشري

٢٤ - يمكن أن تعزى فكرة اعتبار معارف الأفراد وقدراتهم أصولاً، كرأس مال بشري، إلى القرن الثامن عشر، غير أنه يصعب تحديد رأس المال البشري وقياسه. ويدعو صناع السياسات إلى الأخذ بطرق لفهم رأس المال البشري وقياسه من أجل الإحاطة جيداً بمحركات النمو الاقتصادي وأسواق العمل. وقياس رأس المال البشري يساعد أيضاً على تقييم قدرة البلد على البقاء في مسار التنمية في الأمد الطويل، وقياس النواتج والإنتاجية في قطاع التعليم.

٢٥ - ويكنسي وضع منهجية قوية لتحديد القيمة النقدية لرأس المال البشري أهمية خاصة؛ إذ تشير الدراسات إلى أن رأس المال البشري هو المكون الرئيسي لإجمالي رصيد رأس المال في الاقتصادات المتقدمة. واستجابة للطلب المتزايد، اضطلع مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين بمهمة صعبة تمثلت في الدفع بقياس رأس المال البشري. وترأست النرويج العمل الذي نفذته بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وعدد من المكاتب الإحصائية والجامعات. وتمثل الهدف منه في تحديد التطوير المفاهيمي لقياس رأس المال البشري مع التركيز بشكل خاص على وضع حسابات تجريبية تابعة لرأس المال البشري.

٢٦ - وأسفر العمل عن وضع دليل قياس رأس المال البشري^(٦)، الذي نشر في عام ٢٠١٦. ونظراً للأهمية التي يكتسبها قياس رأس المال البشري بالنسبة للدوائر الإحصائية العالمية، فقد أجرت شعبة الإحصاءات مشاورات عالمية بشأن ذلك الدليل.

٢٧ - ويبين دليل قياس رأس المال البشري كيفية تقدير رأس المال البشري وتسجيله بطريقة تتماشى مع مبادئ الحسابات القومية وقابلة للمقارنة بين البلدان. ويمكن إنتاج التقديرات إما بإنشاء حساب تابع للتعليم والتدريب، أو بالإدماج الكامل لتقديرات رأس المال البشري في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ويقدم الدليل مثالا يبين أثر رأس المال

(٦) متاح من الرابط التالي: www.unece.org/index.php?id=44704.

البشري على قيم الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار، والاستهلاك، والمدخرات، والثروة الصافية. كما يقدم أمثلة عملية على الكيفية التي قيس بها رأس المال البشري في بلدان مختارة.

٢٨ - واستنادا إلى نتائج المشاورة العالمية ومصالح البلدان، شرعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في اختبار تجريبي للحسابات التابعة للتعليم والتدريب في البلدان التي تتفاوت فيها الظروف الاقتصادية والوصول إلى البيانات. ويمكن أن يؤدي هذا العمل إلى إعداد دليل تجميعي أكثر تفصيلا لهذه الحسابات التابعة. وبالتالي، تُشجّع البلدان خارج منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا على أن تختبر على سبيل التجربة قياس رأس المال البشري وتقدم مدخلات إلى اللجنة للدفع قدما بأعمالها.

هاء - قياس الفقر

٢٩ - سوف يخصص مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، في حزيران/يونيه ٢٠١٧، يوما كاملا من دورته العامة لقياس الفقر، استنادا إلى ما أنجزته اللجنة الاقتصادية لأوروبا من عمل حتى الآن. وشرع المؤتمر منذ أربع سنوات في أعمال تهدف إلى وضع مبادئ توجيهية وتقديم توصيات لتحسين قابلية إحصاءات الفقر للمقارنة وإتاحتها على الصعيد الدولي. وتكتسي قابلية مؤشرات الفقر للمقارنة الدولية أهمية متزايدة، وحتى الآن، تختلف النهج التي تتبعها البلدان في قياس الفقر اختلافا كبيرا.

٣٠ - وسوف ينشر في عام ٢٠١٧ دليل مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين لقياس الفقر، الذي وضعه فريق خبراء مخصص، ويتاح على الموقع الشبكي للجنة الاقتصادية لأوروبا. ويهدف الفريق إلى توفير التوجيهات بشأن تطبيق مختلف نهج القياس على الصعيد الوطني، وتحسين قابلية قياس الفقر للمقارنة الدولية من حيث التعاريف، والطرائق، ومصادر البيانات، مع مراعاة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والاحتياجات الأساسية من البيانات.

٣١ - وستكون نواتج هذا العمل قيّمة بالنسبة للبلدان من خارج منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا عند الإبلاغ عن الحد من الفقر وأوجه عدم المساواة في سياق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن يكون الدليل هاما لجميع الأعضاء في اللجنة الإحصائية.

واو - ديمغرافيا الأعمال التجارية ومباشرة الأعمال الحرة

٣٢ - هناك اهتمام كبير بالإحصاءات المتعلقة بديمغرافيا الأعمال التجارية ومباشرة الأعمال الحرة في تحليل السياسات وصياغتها. وبغية سد الثغرات في البيانات والتمكين من إثراء التحليل، بدأ مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، في عام ٢٠١٦، العمل إلى جانب المكتب

الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يتناول الإحصاءات في مجال مباشرة الأعمال الحرة.

٣٣ - وتشمل المجالات ذات الأهمية الخاصة قياس الأبعاد والخصائص الاجتماعية والجنسانية لمباشري الأعمال الحرة. وهناك أيضا أهمية خاصة في قياس أداء مباشري الأعمال الحرة على الصعيد دون الوطني ومشاركتهم على الصعيد الدولي.

٣٤ - ويهدف هذا العمل، الذي تترأسه النمسا، إلى إضافة قيمة إلى الإحصاءات بوضع مؤشرات جديدة استنادا إلى البيانات الموجودة. ويمكن استقاء الكثير من المؤشرات بشكل مباشر من السجل الإحصائي للأعمال التجارية أو بربط معلوماته بمصادر أخرى، من قبيل البيانات الإدارية، وسائر السجلات الإحصائية والبيانات المستقاة من عمليات المسح. ويستند هذا العمل إلى الأعمال السابقة التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن السجلات الإحصائية وديمغرافيا الأعمال التجارية.

٣٥ - ويتمثل الهدف من العمل في إعداد مبادئ توجيهية بشأن كيفية وضع السجلات الإحصائية للأعمال التجارية لدعم إنتاج الإحصاءات في مجال ديمغرافيا الأعمال التجارية ومباشرة الأعمال الحرة بحلول عام ٢٠١٨. وفي الوقت الراهن، يركز العمل على تحديد مقتضيات وضع السجل الإحصائي للأعمال التجارية التي ستمكّن من إنتاج تلك الإحصاءات الديمغرافية باستمرار وعلى أساس سنوي أو أكثر تواترا على المستويات دون الوطنية، وعلى وضع توجيهات لربط السجلات الإحصائية للأعمال التجارية بالمعلومات المستقاة من مصادر البيانات الأخرى، من قبيل الإحصاءات التجارية.

زاي - إنتاج البيانات الاقتصادية وتبادلها على الصعيد العالمي

٣٦ - تتمتع اللجنة الاقتصادية لأوروبا بخبرة طويلة في معالجة آثار العولمة على الإحصاءات الاقتصادية. ومنذ عام ٢٠٠٧، وضعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، إلى جانب المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، دليلين عن تناول آثار العولمة في الحسابات الوطنية والإحصاءات ذات الصلة. وخلال السنوات الأخيرة، بدأت اللجنة الإحصائية مبادرات جديدة تستند إلى الأعمال المنجزة في قياس آثار العولمة الاقتصادية على منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٣٧ - وفي عام ٢٠١٥، أصدرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا دليل قياس الإنتاج العالمي^(٧). ونظرا لأهمية قياس الإنتاج العالمي، أجرت شعبة الإحصاءات مشاوررة عالمية بخصوص الدليل، وأعربت اللجنة الإحصائية عن تقديرها عموما للتوجيهات الواردة فيه بشأن المسائل الناشئة عن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

٣٨ - وتوفر اللجنة الاقتصادية لأوروبا في الوقت الحالي الدعم للبلدان في تطبيق التوصيات الواردة في دليل قياس الإنتاج العالمي وتدفع قدما بالعمل على المسائل المحددة في خطتها البحثية، التي تشمل تنظيم الاجتماعات الرسمية، مع المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، من أجل تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في قياس الإنتاج العالمي.

٣٩ - وفي ضوء التحديات التي واجهتها الإحصاءات الاقتصادية في الآونة الأخيرة، ستركز اللجنة الاقتصادية لأوروبا جهودها على تفعيل عملية تبادل البيانات الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي. وتبادل البيانات مجال واعد ومشجع وقد يكون هو السبيل الوحيد لإلقاء نظرة شاملة على الأنشطة التي تضطلع بها الشركات المتعددة الجنسيات، والإنتاج العالمي، والتجارة الدولية. وسوف ينسّق هذا العمل عن كثب مع مبادرة الثغرات في البيانات التي بدأها مجموعة العشرين بهدف تعزيز تبادل البيانات.

٤٠ - وأنشأت مكاتب الإحصاءات الوطنية وحدات تنظيمية تتعامل مع الشركات الكبيرة والمعقدة، وتشارك تلك المكاتب الآن في هذا العمل على الصعيد الدولي. وتستضيف اللجنة الاقتصادية لأوروبا شبكة من الخبراء في تبادل البيانات بهدف تحسين نوعية الإحصاءات الاقتصادية والكفاءة في إنتاجها.

ثالثا - رصد الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً

ألف - الإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة

٤١ - يشكل قياس التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، التي اعتمدها الجمعية العامة في ٢٠١٥، تحديات لنظم الإحصاء الوطنية في جميع أنحاء العالم. وسوف يتطلب قياس إنجاز الأهداف وجود مؤشرات عالية الجودة ومواتية وقابلة للمقارنة بشأن عدد كبير من المسائل لتمكين البلدان من تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف.

(٧) متاح على الرابط التالي: www.unece.org/index.php?id=42106&L=0.

٤٢ - وتعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا مع فريق للخبراء، يشترك في رئاسته كل الولايات المتحدة وسويسرا، وبالاتحاد مع المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لوضع خارطة طريق لإحصاءات أهداف التنمية المستدامة. وسيدعم هذا العمل الإعلان المنبثق عن مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين بشأن دور مكاتب الإحصاء الوطنية في قياس ورصد أهداف التنمية المستدامة، الذي اعتمده المؤتمر في دورته العامة الثالثة والستين المعقودة عام ٢٠١٥. وفي الإعلان، دعا المؤتمر الحكومات الوطنية لدعم مكاتب الإحصاء الوطنية في دورها الرئيسي المتمثل في قياس ورصد أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري، وأقر بأهمية التعاون على الصعيد المحلي والوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي في رصد الأهداف، وشدد على أهمية التنسيق الفعال للرصد والإبلاغ، فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، على الصعيد الإقليمي فيما بين المنظمات الدولية ذات الصلة وفيما بين المنظمات الدولية ومكاتب الإحصاء الوطنية.

٤٣ - ومن المقرر إنجاز الطبعة الأولى من خريطة الطريق في الربع الثاني من عام ٢٠١٧. وسوف تشمل توصيات وإجراءات تتعلق بتقييم استعداد البلدان للإبلاغ عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛ ومعايير اختيار المؤشرات الوطنية والإقليمية؛ وإنشاء تدفقات البيانات؛ وبناء القدرات؛ والاتصالات ونشر الإحصاءات عن أهداف التنمية المستدامة. وتماشى خريطة الطريق التي وضعها مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين مع خطة العمل العالمية لرصد بيانات التنمية المستدامة، إذ إنها تسهم بإجراءات محددة في وضع الإحصاءات في سياق الأهداف.

٤٤ - ويعمل عدد من البلدان على إنشاء منصات على الإنترنت لتقديم التقارير الوطنية باعتبارها وسيلة لتوفير الإحصاءات الوطنية في سياق المؤشرات العالمية بأهداف التنمية المستدامة. وقد شرع مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، برئاسة بولندا، في العمل على وضع دليل لتقييم مختلف خيارات الإبلاغ على الصعيد الوطني وبيان السمات التقنية الرئيسية لمنصة الإبلاغ الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا على إنشاء منصة ويكي كمستودع للمعلومات عن الإحصاءات في سياق الأهداف، بما في ذلك نموذج للتقييمات القطرية لمدى توافر البيانات في بلد بعينه فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

٤٥ - وتعكف اللجنة الاقتصادية لأوروبا على الإعداد لعقد أول منتدى إقليمي لخبراء الإحصاءات في سياق أهداف التنمية المستدامة^(٨) من المقرر عقده من ١٠ إلى ١٢ نيسان/

(٨) انظر: www.unece.org/statistics/meetings-and-events.html?id=3214#/2017/0/0/.

أبريل ٢٠١٧ لتعزيز التنسيق، وتبادل الخبرات، ومناقشة التحديات وتقييم أفضل سبل المضي قدماً بالإحصاءات في سياق الأهداف.

باء - الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ

٤٦ - في عام ٢٠١٦، أبلغت اللجنة الاقتصادية لأوروبا اللجنة الإحصائية بالتوصيات الجديدة الصادرة بشأن الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ^(٩). وشجعت اللجنة الإحصائية نظم الإحصاء الوطنية على استثمار موارد كافية في وضع إحصاءات تتعلق بتغير المناخ، ولا سيما الإحصاءات الأساسية في مجالات البيئة والطاقة والزراعة والصناعة، والحسابات البيئية - الاقتصادية.

٤٧ - وأعربت اللجنة الإحصائية عن تقديرها للعمل الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ولا سيما الجهود الرامية إلى وضع مجموعة من المؤشرات المتعلقة بتغير المناخ وطلبت إلى شعبة الإحصاءات أن تستعرض وتنظر فيها باعتبارها أساساً لوضع مجموعة عالمية من الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بتغير المناخ، تنطبق على البلدان في مختلف مراحل التنمية.

٤٨ - وتركز اللجنة الاقتصادية لأوروبا حالياً على تنفيذ التوصيات، وتستضيف منتدى خبراء نظامياً، ترأسه النرويج، يضم منتجي ومستخدمي الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ. وينفذ هذا العمل بالتعاون الوثيق مع المديرية العامة للأعمال المتصلة بالمناخ التابعة للمفوضية الأوروبية، والوكالة الأوروبية للبيئة، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة، وشعبة الإحصاءات، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتشمل أحدث النتائج التي قد تكون ذات أهمية على الصعيد العالمي ما يلي^(١٠):

(أ) نبذة سردية لشرح قيمة الإحصاءات الرسمية وإبرازها لأغراض تحليل تغير المناخ؛

(ب) نموذج لوضع خرائط طريق وطنية من أجل تحسين الإحصاءات الرسمية فيما يتصل بتحليل تغير المناخ والإبلاغ عن اتفاق باريس؛

(٩) متاح على الرابط التالي: www.unece.org/stats/publications/ces_climatechange.html

(١٠) لمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على الرابط التالي: www.unece.org/stats/climate.html

(ج) مجموعة من المؤشرات المتعلقة بتغير المناخ بهدف تقديم بيانات قابلة للمقارنة دولياً بشأن تغير المناخ، وأسبابه والانبعاثات المرتبطة به وآثاره والتكيف معها والتخفيف منها، التي يجري حالياً وضعها في صيغتها النهائية من قبل فريق للخبراء تقوده إيطاليا.

٤٩ - وتعكف بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا على وضع أولى خرائط الطريق الوطنية الخاصة بما بغية الاختبار التجريبي لمجموعة المؤشرات المناخية على الصعيد الوطني. ومن الأهمية بمكان بالنسبة لتحسين الإحصاءات المتعلقة بالإبلاغ عن تغير المناخ قيام تعاون نشط بين مكاتب الإحصاء الوطنية والوكالات البيئية ومجمعي قوائم جرد غازات الدفيئة ومراكز التنسيق الوطنية للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

جيم - الإحصاءات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث

٥٠ - استجابة للطلب المتزايد على البيانات في سياق إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، شرع مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في العمل على قياس الحوادث والظواهر المناخية الشديدة. وتتضمن الإحصاءات الرسمية كميات هائلة من البيانات ذات الصلة التي تتناول مواضيع منها السكان، والنقل، والهياكل الأساسية، التي يمكن أن تسهم في إدارة الكوارث والحد من المخاطر، ولكن لا تستخدم بكليتها.

٥١ - ويتمثل الهدف من هذا العمل، التي ترأسه إيطاليا، في توضيح دور الإحصاءات الرسمية في توفير البيانات المتصلة بالظواهر والكوارث المناخية القصوى، وتحديد الخطوات العملية للطريقة التي يمكن بها لمكاتب الإحصاء الوطنية بالتنسيق مع الوكالات الوطنية المسؤولة عن إدارة الكوارث أن تدعم إدارة الكوارث والحد من المخاطر.

٥٢ - وفي هذا العمل، تتعاون اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن كثب مع فريق الخبراء المعني بالإحصاءات ذات الصلة بالكوارث الطبيعية في آسيا والمحيط الهادئ التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. ويؤكد المكتب أن المشاركة الوثيقة للدوائر الإحصائية ستكون بالغة الأهمية في تحديد متطلبات الإبلاغ عن البيانات التقنية فيما يتعلق برصد تنفيذ إطار سينداي وما يتصل بذلك من الغايات المنبثقة عن أهداف التنمية المستدامة. وهذا ما سيساعد على كفاءة أن تستخدم أنشطة الرصد البيانات الموجودة وتقدم نتائج مفيدة وقابلة للمقارنة دولياً.

٥٢ - ويركز العمل الآن على تحديد المواقف والسبل التي يمكن بها إشراك مكاتب الإحصاء في توفير البيانات المتعلقة بإدارة الكوارث والحد من مخاطرها، وعلى وضع المصطلحات

والتعاريف الموحدة الموصى به لرصد المخاطر الكوارث، بما يتماشى مع المعايير الإحصائية القائمة. ومن المقرر إنجاز التوصيات المتعلقة بقياس الظواهر والكوارث المناخية الشديدة في عام ٢٠١٨.

رابعاً - الإجراء المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذه

٥٣ - قد تود اللجنة التعليق على ما يلي:

- (أ) العمل الجاري في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا الذي سيكون مفيداً للإبلاغ عنه لدى الدورات المقبلة التي ستعقدها اللجنة؛
- (ب) المجالات التي يمكن فيها استخدام نواتج أعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا كأساس للمزيد من العمل على الصعيد العالمي؛
- (ج) تشجيع البلدان على الاختبار التجريبي لنواتج أعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا، من قبيل الحسابات التابعة بشأن التعليم والتدريب، ومجموعة المؤشرات المتصلة بتغير المناخ، من أجل تقديم مدخلات لغرض وضع مجموعة عالمية من المؤشرات؛
- (د) أعمال الفريق الرفيع المستوى المعني بتحديث الإحصاءات الرسمية المنبثق عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا وتنفيذ معايير ونماذج تحديث الإحصاءات خارج منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا من خلال المبادرات العالمية القائمة؛
- (هـ) أوجه التآزر والفرص المتاحة لتبادل الخبرات بين المناطق.